

التقاضي الالكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر

Electronic litigation in light of contemporary reality in Algeria

د. معزوز دليّة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر، mazouz dall@gmail.com

مخبر الدولة والإجرام المنظم: مقارنة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية

تاريخ الاستلام: 2021/05/04؛ تاريخ القبول: 2021/06/01؛ تاريخ النشر: 2021/06/30



ملخص:

حاولت العديد من الدول عبر العالم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة باعتماد آلية جديدة في مجال العدالة، متمثلة في التقاضي الالكتروني للفصل في المنازعات باتباع إجراءات بسيطة وسريعة واستعمال الوسائل القانونية والتقنية، فالجزائر من الدول التي تسعى إلى تجسيد الحكومة الالكترونية، ومنها تبني مشروع المحاكم الالكترونية (التقاضي الالكتروني) لكونه وسيلة للارتقاء بالقضاء لمواكبة التطورات في المجال القانوني والقضائي على المستوى الوطني والدولي. الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني؛ الجزائر؛ الدعوى الالكترونية؛ تحديات؛ إجراءات؛ تطبيقات.

Abstract:

Many countries around the world tried to keep pace with modern technological developments by adopting a new mechanism in the field of justice, which is electronic litigation to settle disputes by following simple and fast procedures by using legal and technical means. Algeria is one of the countries that seek to embody e-government,

including the adoption of the electronic courts project (electronic litigation. For being a means of upgrading the judiciary to keep abreast of developments in the legal and judicial field at the national and international levels.

Key words: electronic litigation; Algeria; lawsuit; challenges; procedures; applications.

مقدمة:

لقد غزت التكنولوجيا مختلف المجالات، السياسية الاقتصادية والاجتماعية، كما اقتحمت أيضا المجال القضائي لما له من أهمية في حل المنازعات، ومن ذلك برز التقاضي الإلكتروني الذي تميز بسرعة الفصل في القضايا وتخفيف عبء تنقل المتقاضين للمحكمة العادية، التي تعاب بكونها عدالة بطيئة وذات أعباء مالية ضخمة وعوائق جزائية تثقل كاهل المتقاضين، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

وقد تبنت مختلف الدول الأوروبية والعربية هذه الآلية المستحدثة ضمن حكوماتها وذلك بعد تمكّنها من تحويل هياكل وأنماط العمل التقليدية إلى الكترونية المعتمدة على أحدث التقنيات والوسائل الرقمية.

تعتبر الجزائر من الدول المهتمة بتطوير القطاع القضائي من خلال استحداث برنامج إصلاح العدالة المتضمن انشاء محاكم الكترونية، وكيفية طرح النزاع القضائي واتباع إجراءات التقاضي إلكترونيا.

وانطلاقا من المكانة المتميزة لهذه الآلية الإلكترونية في قطاع العدالة عامة والجزائر بصفة خاصة، سوف نحاول الكشف عن هذه الآلية من خلال طرح الإشكالية الآتية: ما مفهوم التقاضي الإلكتروني وواقعه في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقسم موضوع البحث إلى:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني.

المبحث الثاني: إجراءات وواقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

يعتبر التقاضي الإلكتروني حديث النشأة وكان وليد التكنولوجيا التي اقتحمت جل مجالات الحياة منها مجال القضاء وذلك بهدف تبسيط وتسهيل إجراءات التقاضي حتى يصبح القضاء في خدمة المتقاضي وكذا كل العاملين في مجاله ولتسليط الضوء على مفهوم التقاضي الإلكتروني نحاول التطرق إلى تعريف التقاضي الإلكتروني وذكر خصائصه (المطلب الأول) ثم نتناول أنواع التقاضي الإلكتروني ومستلزماته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه

اجتهد الفقه القانوني في تعريف التقاضي الإلكتروني (الفرع الأول) ومن خلال هذه التعريفات استنبطت خصائصه التي وسعت أكثر في تعريفه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني

عرف أحد الفقه⁽¹⁾ التقاضي الإلكتروني أنه «الحصول على الحماية القضائية عبر استخدام لوسائل الكترونية المساعدة للعنصر البشري من خلال إجراءات تقنية تضمن مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية»، وعرفه البعض الآخر⁽²⁾ بأنه: «نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونياً».

إلا أن هناك تعريفاً أكثر وضوحاً وتعبيراً للتقاضي الإلكتروني، فتم تعريفه باعتباره «سلطة لمجموعة متخصصة من القضاء النظاميين بالنظر في الدعاوى ومباشرة

(1) أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة مقارنة، كلية القانون الجامعة القادسية، العراق 2014، ص 04؛ يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس 2012، ص 29.

(2) هادي حسين عبد علي ونصيف جاسم الكرعوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 283.

الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستخدمة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية بشبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية تنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين»⁽¹⁾.

وعليه يمكننا اعتبار ان التقاضي الالكتروني هو: «تقاضي يعتمد على تقنيات الاتصال المرئية والسمعية للفصل في المنازعات عن بعد».

الفرع الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني

لا شك أن جل التعريفات المنسوبة للتقاضي الالكتروني قد تضمنت عدة خصائص يتميز بها وهي تكمن فيما يلي:

أولاً: يتميز التقاضي الالكتروني بالاعتماد على التفاعل الالكتروني في تسليم واستلام الوثائق بين طرفي التقاضي، أي اتباع مجتمع المعاملات اللاورقية⁽²⁾.

ثانياً: الاعتماد على الوسيط الالكتروني المتمثل في جهاز الكمبيوتر المرتبط بشبكة الانترنت لتنفيذ إجراءات التقاضي، بحيث ينقل التعبير عن الإرادة الالكترونية في نفس اللحظة بالرغم من البعد المكاني لأطراف النزاع⁽³⁾، كما يتم الاعتماد على الوسيط الالكتروني لسماع أقولهم وتبادل المذكرات بينهم أو بين ممثليهم والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم⁽⁴⁾.

ثالثاً: السرعة في انجاز إجراءات التقاضي والفصل في النزاعات ويتم ذلك عن طريق إرسال واستلام المستندات والمذكرات دون الحاجة لتنقل الأطراف المتنازعة للمحكمة، مما يوفر الوقت والجهد والمال لهؤلاء المتخاصمين⁽⁵⁾، وهذه الإجراءات

(1) حازم محمد السرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن 2010، ص 57.

(2) خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2008، ص 36.

(3) ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد 13 الصادر في 13 شريفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 218.

(4) سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر 2008، ص 30.

(5) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 28.

السريعة تؤدي بالضرورة إلى الفصل أو البت في النزاع في وقت قصير جدا.

رابعا: الاعتماد على المستند والتوقيع الإلكتروني للإثبات. فللتقاضي الإلكتروني وسيلة جد هامة في الإثبات متمثلة في المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكترونيين، فالأول هو مرجع للوقوف على اتفاق عليه أطراف النزاع أما الثاني يضيف حجية على هذا المستند⁽¹⁾، ولذا ومن خلال هذه الخصائص التي يتمتع بها التقاضي الإلكتروني يمكن القول أنه آلية جد مهمة بالنسبة للأطراف المتنازعة، كما أنه مظهر من مظاهر الإدارة الإلكترونية وبفضلها يقترب كل المتقاضين من المحاكم الإلكترونية عبر الدعوى الإلكترونية.

المطلب الثاني: أنواع التقاضي الإلكتروني ومستلزماته

يحتوي التقاضي الإلكتروني على أنواع مختلفة من نظم المحادثة المرئية (الفرع الأول) كما أنه يعتمد على عدة وسائل تقنية وقانونية لتجسيده (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع التقاضي الإلكتروني

تميز التقاضي الإلكتروني بعدة أنواع مختلفة إلا أننا سوف نذكر البعض منها فيما يلي:

أولا: التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام السويتش

يتميز هذا التقاضي بتعدد أماكن الاتصال للمحادثة المرئية بحيث تكون المحكمة في دولة والشهود في دولة أخرى والمتهم في دولة أخرى، وتظهر الشاشة إلا صورة الشخص الذي يتكلم متمثلا إما في القاضي أو المتهم أو الشاهد.

ثانيا: نظام التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة أخرى

هو نظام بسيط من الناحية التقنية والفنية، بمقتضاه يتم الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد بين المحكمة والمتهم أو الشهود.

ثالثا: نظام الحضور المستمر المتقدم

يعتمد هذا النوع من التقاضي على تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض لصورة وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركون، ويتم تقسيم

(1) نفس المرجع اعلاه ونفس الصفحة.

شاشة عرض الصورة الموجودة في كل مكان إلى أربعة أقسام، يثبت القسم الأول لعرض بانوراما عامة لقاعة المحاكمة، وقسمان في إحدى أماكن القاعة، أما القسم الرابع يمثل شاشة العرض⁽¹⁾.

فمهما كانت أنواع التقاضي الإلكتروني عديدة إلا أن هدفها واحد وهو المشاهدة والاستماع للمحاكمة غير أنها تختلف من حيث التقنية في التركيب والإرسال، ولعل أبرزها هو النوع الأكثر حداثة ودقة في الإرسال هو نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد⁽²⁾.

الفرع الثاني: مستلزمات التقاضي الإلكتروني

تتطلب آلية التقاضي الإلكتروني عدة مستلزمات لا نجازها وتجسيدها في الواقع، فتكمن هذه المستلزمات في الشروط الواجب توافرها في آلية لتقاضي الإلكتروني (أولا) ثم توفير عدّة وسائل لاعتماد التقاضي الإلكتروني (ثانيا).

أولا: الشروط الواجب توافرها في آلية لتقاضي الإلكتروني:

يشترط التقاضي الإلكتروني توافر شروط معينة تتمثل في:

1- عدم تعارض المحادثة المرئية مع المبادئ القانونية والأساسية للدولة، تضمنت المادة 2/9 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية⁽³⁾ هذا الشرط، وتستطيع أي دولة رفضه إن كان مخالفا لمبادئها⁽⁴⁾.

2- يتم سماع الشهود والخبراء من أقاليم مختلفة، يقتصر آلية التقاضي الإلكتروني على سماع الشاهد أو أكثر أو خير أو أكثر يتواجد على إقليم دولة متعاقدة

(1) صفوان محمد شديقات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية: vidéo conférence - دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 41، العدد 1، جامعة الأردن 2015، ص 353.

(2) انظر في ذلك: صفوان محمد شديقات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية المرجع أعلاه، ص 353.

(3) البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة الإضافية المتبادلة في المسائل الجزائية المنفذة في 02-01-

2004، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://rm.coe.int/9000016804f87db>

(4) «La partie requise consent à l'audition par vidéo conférence pour autant que le recours à cette méthode ne soit pas contraire aux principes fondamentaux de son droit».

«Si la partie requise ne dispose pas des moyens techniques permettant une vidéo conférence, la partie requérante peut les mettre à la disposition de la partie requise avec l'accord de cette dernière».

أخرى كشاهد أو خبير عبر هذه التقنية إن ثبت عدم امتثال الشخص أمامها، وهذا طبقا للمادة 1/98 من نفس البروتوكول.

ثانيا: الوسائل الواجب توافرها لاعتماد التقاضي الإلكتروني

تشتط آلية التقاضي الإلكتروني عدة وسائل لاعتمادها، وهي متمثلة في الوسائل القانونية (1) والوسائل التقنية (2).

1- الوسائل القانونية:

تتضمن هذه الوسائل مجموعة نصوص قانونية في شكل قوانين أو بروتوكول، فهي تصدر من السلطة التشريعية في الدولة بحيث تكون ملائمة ومنسجمة مع التقدم التقني العلمي حتى تطبق على التقاضي الإلكتروني، وتكمن هذه الوسائل فيما يلي:

أ- القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية⁽¹⁾ هذا القانون نص في مختلف موادها على تعزيز جميع الدول استخدام بدائل للأشكال الورقية وتوحيد القوانين الواجبة على هذه البدائل وكذا تخزين المعلومات وغيرها من المسائل القانونية.

ب- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية⁽²⁾ توص جمعية الأمم المتحدة بتولي جميع الدول اعتبارا لهذا القانون عن سن قوانينها أو تنفيذها وتوحيد القانون الواجب التطبيق على البدائل الورقية وتخزين المعلومات وتوثيقها وقد جاء في المادة 2 منه: «رسالة البيانات بأنها تعني معلومات يتم إنشائها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها» بوسائل الكترونية أو ضوئية بما في ذلك على سبيل المثال التبادل الإلكتروني في البيانات أو البريد الإلكتروني أو التلكس⁽³⁾.

ج- نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية

أجازت المادة 2/68 من هذا النظام للمحكمة الجنائية الدولية في المادة 2/28

(1) أقرته جمعية الأمم المتحدة في القرار رقم 162/51 بجلسة عامة (85) بتاريخ 16-12-1996، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.vnicitral.org>.

(2) أقرته جمعية الأمم المتحدة في القرار رقم 80/56 بتاريخ 2001/12/12.

(3) أحمد هندي التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص29.

بإجراءات جلسات سرية أو السماح بتقديم أدلة بوسائل الكترونية خاصة أخرى⁽¹⁾.

د- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية.

لا شك أن هذا البروتوكول في طبيعة القوانين التي يتم اعتمادها في آلية التقاضي الإلكتروني خاصة في مجال المسائل الجزائية.

2- الوسائل التقنية والتأهيلية:

تتطلب آلية التقاضي الإلكتروني تجسيد عدة وسائل تقنية لا نجاحه وتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

أ- توفير وتفعيل شبكة الانترنت: نجاح آلية التقاضي الإلكتروني تستلزم توفير وتفعيل شبكة الانترنت لأن هذه الأخيرة تضم كل من البريد الإلكتروني الذي ترسل به مختلف الرسائل والصور والملفات المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، كما ترسل التبليغات القضائية وملفات الدعاوى وغيرها، كما تشمل هذه الشبكة، الشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل البيانات فيما بينها، فهي تعد دعامة أساسية للتواصل الإلكتروني عبر مواقع الويب لكل منها عنوانه الخاص الذي يشار إليه بأحرف مختصرة⁽²⁾.

ب- بالإضافة للشبكتين لابد من توفير خدمة "الوي- في": فهي خدمة الربط بين مجموعة أجهزة النظام المعلوماتي كالحاسوب والهاتف الذكي وغيرها من أجل تحويل المعطيات بينها.

ج- المحكمة الإلكترونية: هي عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي (بين شبكة الربط الدولية والمحكمة) تعمل الأجهزة القضائية الإلكترونية على استقبال العرائض والطلبات القضائية وتوفير مستجدات الدعاوى والأحكام الصادرة بشأنها عبر التواصل بين المحامي والمحكمة والمتقاضين، لتمكين هؤلاء من المرافقة وتحضير الشهود، وحضور الجلسات حضوراً إلكترونياً، ويعتمد تنظيم المحكمة الإلكترونية على توافر ثلاثة آليات متمثلة في:

(1) هذا النظام منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.vn.org/arabic/documents/basie/rome.ptatute.pdf>.

(2) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 59.

- المعدات والأجهزة الحاسوبية.
- إنشاء موقع للمحكم على شبكة الاتصال.
- إنشاء سجل الكتروني⁽¹⁾.

كما يتوجب لتطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني من خلال الهيئة القضائية الالكترونية وجود ثلاث هيئات تأهيلية أساسية تتمثل فيما يلي:

1- قضاة متخصصون في مجال القضاء الالكتروني: ويصطلح على تسميتهم بقضاة المعلومات، وهم قضاة نظاميون متخصصون، يباشرون المحاكمات من خلال موقع كل منهم لدى المحكمة الالكترونية، التي لها موقع الكتروني على الأنترنت، ويباشرون هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية.

2- كتاب ضبط المواقع الالكترونية: هم حقوقيون ومتخصصون أيضا في التقنيات والبرمجيات وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية. يقومون بتسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة الإثبات، تجهيز جداول مواعيد الجلسات، استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى الوسائل الالكترونية، الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات، وأخيرا متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.

3- المحامي المعلوماتي: يطلق مصطلح المحامي المعلوماتي على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والمرافعة في المحكمة الالكترونية؛ حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكان المحامين الخاصة لتمكينهم من أداء واجباتهم بكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية⁽²⁾.

(1) ماريا إسكندر البدرى، التقاضي والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 62.

(2) محمد ألفي، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمألوف، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، دبي، دولة الامارات المتحدة، 2007، ص 19.

المبحث الثاني: إجراءات رفع الدعوى وواقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر

يعتمد التقاضي الإلكتروني على اتباع إجراءات قانونية لرفع الدعوى، وبالتالي ليس هناك اختلاف بين إجراءات رفع الدعوى في التقاضي العادي وإجراءات التقاضي الإلكتروني إلا من حيث الوسيلة المستحدثة المستعملة. لذا فمن خلال هذا البحث سوف نتعرض لإجراءات رفع الدعوى الإلكترونية (المطلب الأول) ثم إلى واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية

إن رفع الدعوى عبر التقاضي الإلكتروني يتطلب اجتياز عدة مراحل (الفرع الأول) ثم بعد ذلك تأتي جلسة المحاكمة الإلكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مراحل رفع الدعوى الإلكترونية

يشترط التقاضي الإلكتروني عند رفع الدعوى الإلكترونية بتسجيلها إلكترونياً من خلال البوابة المخصصة لذلك مما يسمح للمعنيين بالأمر سهولة الولوج إلى النظام القضائي الإلكتروني، فيسجل الدعوى ويتم تسلم الوثائق ودفع الرسوم القضائية إلكترونياً⁽¹⁾.

تتمثل خطوات إقامة الدعوى أمام المحاكم بالطريق الإلكتروني في الآتي:

أولاً: ترسل صحيفة الدعوى المذيلة بالتوقيع الإلكتروني، عبر الموقع الإلكتروني لقلم كتاب المحكمة - منصة التقاضي الإلكتروني- ويجب أن يكون للمحامي موقعاً على الصحيفة وتوقيع إلكترونياً معتمداً من إحدى الجهات المرخص لها قانوناً، ثم يقوم قلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الدعوى إلى هيئة التحضير، ويتم إعلان أطراف التداعي بصحيفة الدعوى إعلاناً إلكترونياً على عناوينهم الإلكترونية المختارة عبر منصة التقاضي

(1) الاطلاع على الإيميل التالي: <http://www.dc.go.ae/publicService/DepositsEpaymenti.jsf>

عملية تجربة الدفع الإلكتروني للأمانات بدبي.

الإلكتروني المنشأة على الموقع الإلكتروني لقلم كتاب المحكمة، وذلك قبل الجلسة المحددة للنظر في الدعوى.

ثانياً: قيد الدعوى بعد سداد الرسم المقرر قانوناً والدمغات إلكترونياً من خلال وسائل الدفع غير النقدي المتاحة كالبطاقات الائتمانية والسحب، والحوالات المصرفية.

ثالثاً: يتم مباشرة الدعوى إلكترونياً من خلال منصة التقاضي الإلكتروني بموقع قلم كتاب المحكمة وإيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والدفع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني. يتم إعلان الأوراق القضائية بالطريق الإلكتروني، حيث يتولى المحضر الإلكتروني بعد ورود المحرر الإلكتروني لصحيفة الدعوى أو ورقه المرافعات إعلان المدعي عليه بشكل إلكتروني، إذا كان المدعي يعلم البريد الإلكتروني للمدعى عليه فإنه يذكره في صحيفة دعواه، ويقوم الموظف المختص بإعلان المدعي عليه بها عبر موقع المحكمة الإلكتروني، فتصل إليه كبريد حكومي مضافاً إليها رقم القضية وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة والدائرة المختصة، والرقم الكودي الموحد الذي يستطيع المدعي عليه من خلاله مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات إلكترونياً، ومتابعة إجراءات وقرارات المحكمة فيما بعد بشكل آمن⁽¹⁾.

بعد أن تصبح الدعوى صالحة للفصل فيها، ويكون الخصوم قد أبدوا أوجه دفاعهم وطلباتهم تقرر المحكمة قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فيها، ويمر الحكم في الدعوى الالكترونية بمرحلة المداولة الالكترونية ثم الوصول الى الحكم وتنفيذه دون التقيد بمواعيد الكتابة والنسخ واستخراج الأوراق الرسمية بالطرق التقليدية⁽²⁾.

الفرع الثاني: جلسة المحاكمة الالكترونية

ان إدارة الجلسة وضبطها أمر منوط بالقاضي وله الاستعانة في ذلك بمعاونيه، وعند حضور أعضاء الدائرة لقاعة المحكمة في الميعاد المحدد لجلسة نظر الدعوى، يتم

(1) أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الثالث، جامعة الامارات العربية، سنة 2020، ص 99 وما بعدها؛ ستار محمود دودين، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر الانترنت المرجع السابق، ص 21.

(2) زيد كمال محمود الكمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2018، ص 112.

فتح الحاسوب بمنصة القضاء وعبر شبكة الاتصالات الداخلية المتوافرة بالمحكمة والتي تربط جميع أقسام المحكمة، ترسل ملف القضية إلى الحاسوب الخاص بالدائرة متضمنة كافة المحررات الإلكترونية المرسلّة والمستقبلة بملف الدعوى الإلكتروني مثل صحيفة الدعوى ومرفقاتها والتوكيلات الخاصة بالمحامي المعلوماتي وكل ما يتعلق بالإعلان من حيث ميعاده والكيفية التي تم بها، وتكون قاعة المحكمة مزودة من الداخل بشاشة عرض علوية فيعرض ملف الدعوى ليتسنى للحضور مطالعتها⁽¹⁾.

فبعد الإعلان عن موعد الجلسة، يستطيع أطراف الدعوى الدخول للمحكمة الإلكترونية عبر جهاز حاسوب متصل بالانترنت وبموقع نظام التقاضي الإلكتروني، كما يستطيع المحامي تمثيل موكلهم عبر مكاتبتهم⁽²⁾، فبعد الحضور الافتراضي لجميع أطراف الجلسة تبدأ المحاكمة الإلكترونية في سماع أقوال المدعى والمدعى عليه من خلال إدخال كاتب الضبط محضر جلسة الكتروني يحتوي على كافة الدفع والطلبات التي أبلغها أطراف الدعوى من خلال شاشة العرض أو من خلال أجهزة متطورة تنتقل أصوات أطراف الدعوى وتحوله إلى كلمات تدون في محرر رسمي الكتروني⁽³⁾. يقوم القاضي الإلكتروني بالمحاكمة الإلكترونية من خلال المحضر الإلكتروني الذي يحتوي على أصوات وصور كل من القاضي، المدعي والمدعى عليه والمحامين والشهود.

تنتهي المحاكمة بعد طبعها من محضر جلسة المحاكمة وتخزن، كما ترسل إلى إدارة المحكمة نسخة من ملف الدعوى ويقوم كاتب ضبط المحكمة الإلكترونية بإعلان الحكم لأطراف الدعوى فور صدوره لممارسة الاستئناف أو الطعن فيه بالنقض⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: واقع التقاضي الإلكتروني في الجزائر

ظهرت بوادر التقاضي الإلكتروني في الجزائر منذ سنة 2007 في إطار إصلاح العدالة

(1) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة، مصر، 2013، ص 94.

(2) محمد عصام الترساوي، المرجع نفسه، ص 87.

(3) محمد عصام الترساوي، المرجع والموضع نفسيهما.

(4) محمد عصام الترساوي، المرجع نفسه، ص 96؛ عمارة عبد الحميد، التقاضي الإلكتروني عن بعد، دراسة

مقارنة، مقارنة منشور في مجلة:

Éducationnelle et sociale, science journal n°05 du 13 déc. 2018. Route.

الجزائرية⁽¹⁾، والذي أصبح فيما بعد من مشاريع البرلمان الهامة أو أعلن عن قبول عصره مرفق لعدالة وتبني فكرة التقاضي الإلكتروني، لذا فمن خلال هذا المطلب نتطرق للتحديات الجزائرية في إطار تفعيل التقاضي الإلكتروني (الفرع الأول) ونتناول في (الفرع الثاني) بعض التطبيقات القضائية الإلكترونية في الجزائر.

الفرع الأول: التحديات التشريعية الجزائرية في إطار تفعيل التقاضي الإلكتروني

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبني عصنة قطاع العدالة واستخدام آلية التقاضي الإلكتروني التي عرفت عدة تحديات على مستوى تطبيق قواعد قانونية جديدة حتى تتمشى وتكنولوجيا الاتصال الحديثة. لذا حاولت الجزائر أساسا بالمصادقة على عدة اتفاقيات دولية متضمنة موضوع التقاضي الإلكتروني وكذلك إصدار أو تعديل قوانين داخلية في مجال القضاء لمواكبة كل الدول التي سبقتها لذلك.

فقد كانت المصادقة على الاتفاقيات الدولية وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء الجزائري وكسر التحديات التي فرضتها التحولات الخارجية، فتعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽²⁾ تفعيل ونجاح للتقاضي الإلكتروني الجزائري.

كما حاولت الجزائر مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بسلك القضاء، فقامت بإصدار القانون رقم 03-15 المتعلق بعصنة العدالة⁽³⁾، وفي سنة 2015 ورد تحدي آخر متمثل في الأمر رقم 02-15⁽⁴⁾ حيث تضمن في الفصل السادس منه المتعلق بحماية

(1) تصريح رئيس الجمهورية يوم افتتاح السنة القضائية سنة 2007-2008 بتاريخ 29-10-2007 وجاء فيه: «إن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى التحديات التي تفرضها عملية التحويلات الداخلية والخارجية» انظر لدى: ليلي عصماني، المرجع السابق، ص 222.

(2) انظر: مضمون المادة 18 و24 من المرسوم الرئاسي رقم 55-02 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، مؤرخ في 05 فيفري 2002 ج رعد 09 صادر بتاريخ 10 فيفري 2002.

(3) انظر أحكام المواد 02: و09 و15 و16 من قانون رقم 03-15 المتعلق بعصنة العدالة صادر بتاريخ 2015/11/1 ج رعد 06 صادر بتاريخ 10 فيفري 2015.

(4) أمر رقم 02-15 متضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 صادر في 08 جوان 1966، مؤرخ في 23 جويلية 2015، ج رعد 40 صدر بتاريخ 23 جويلية 2015.

الشهود والخبراء والضحايا المادة 65 مكرر 27 «يجوز لجهة الحكم تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي تسمح بعرفة الشخص وصوته».

كما أصدرت قانون رقم 04-15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني⁽¹⁾. وكذلك القانون رقم 03-16 المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص⁽²⁾، وحاولت إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، والنظام الآلي لاستخدام آليات المحادثة المرئية عن بعد.

الفرع الثاني: بعض التطبيقات القضائية الإلكترونية في الجزائر

إن ممارسة الكثير من الدول، ومنها الجزائر آلية التقاضي الإلكتروني، جعلت من القضاء يحقق تقدما ملحوظا بالدليل أن عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها بلغت 153 محاكمة، وقد كانت أول الصور التي ظهرت لآلية التقاضي في الجزائر كانت بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة (قسم الجنج) ومحاكمة على المستوى الدولي بتاريخ 11 يوليو 2016 بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس نانتيز بفرنسا⁽³⁾، وكذا حدوث محاكمة أخرى بين مجلس قضاء سطيف ومحاكمة لواز بفرنسا⁽⁴⁾.

وقد قال وزير العدل حافظ الأختام السيد "زغماتي" خلال إشرافه على تنصيب السيد "كمال برنو" مديرا عاما لعصرنة العدالة: إنه في الوقت الذي تسبب فيه وباء كورونا في «شلل كبير لكثير من القطاعات» عرفت الجهات القضائية: «نشاطا معتبرا» عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد التي سمحت بانعقاد الجلسات ومحاكمة

(1) قانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني. ج ر العدد 06 الصادر في فبراير 2015.

(2) قانون رقم 03-16 المؤرخ في 19 جوان 2019 المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص. ج ر عدد 37 الصادر في 22 يونيو

(3) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=4.owon30fqw> تم الاطلاع: 07-12-2012- على الساعة 9 سا.

(4) انظر الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=DAj3vmkevrQ> تم الاطلاع 07-12-2020 على الساعة 10 سا.

الأشخاص المحبوسين في مادة الجench، مؤكدا أنه في إطار مخطط عمل الحكومة سيتم» الشروع في إجراءات تعديل تشريعي قصد تعميم تقنية المحاكمة المرئية عن بعد في إجراءات التحقيق والمحاكمة سيما بإلغاء شروط الموافقة المسبقة للمتهم وتوسيع هذه التقنية لتشمل مجال الجنايات ضمن شروط وضوابط محددة»⁽¹⁾. وقد كشف الوزير أن عدد جلسات محاكمة المحبوسين باستعمال هذه الآلية بلغ خلال شهري أفريل ومايو الفارطين 1052 جلسة بمعدل 773 على مستوى المجالس و279 على مستوى المحاكم.

خاتمة:

إن دراسة موضوع التقاضي الإلكتروني من المواضيع المتزامنة انتشارا مع المواضيع المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، فهو من أحدث الأنظمة المعلوماتية المتعلقة بممارسة جميع المراحل الإجرائية للتقاضي بواسطة المحكم الإلكترونية وذلك بفضل استعمال الحاسوب المرتبط بالشبكة العنكبوتية وبواسطة آلية مستحدثة وهي البريد الإلكتروني. فألية التقاضي الإلكتروني تضمن لأطراف الدعوى السهولة في تسجيل الدعوى بعد تقديم كل المستندات الخاصة بهم عبر البريد للإلكتروني، كما تضمن لهم السرعة في دراسة المشكلة وإصدار الحكم.

وعليه، أصبحت آلية التقاضي الإلكتروني واقعة لا بد منها خاصة في الدول المتقدمة التي تعرف مجالا واسعا لتدقق الانترنت وخدماته المتنوعة، وفي ظل تحقيق وتطبيق هذه المحاكمة أو التقاضي الإلكتروني في الدول العربية، ومنها الجزائر بطريقة واسعة وجب الاستفادة منها خاصة في مجال التسهيلات القضائية التي توفرها والاستمرار في مواجهة التحديات التي يتبناها الواقع العملي لهذه الآلية للوصول إلى تجسيد قضائي إلكتروني، خاصة وأن هذه التقنية في الجزائر عرفت وما زالت تعرف خطى ثقيلة.

فيتوجب الأمر لإنجاح هذه الآلية الإلكترونية:

(1) زغماتي: الشروع في تعديل تشريعي لتوسيع تقنية المحاكمة المرئية عن بعد للجنايات- مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.aps.dz/ar/algerie/88356> ، بتاريخ 16 يونيو 2020، تم الاطلاع: 08-12-2020 على الساعة 14 سا.

- ضرورة إصلاح وتوحيد المنظومة التشريعية الداخلية كاملة واصدار منظومة تشريعية متكاملة تقرر استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في التقاضي وتنظم هذا الاستخدام.
- تنظيم الهيكل العملي والإداري والإجرائي للتقاضي الإلكتروني، أي بإنشاء قاعدة بيانات قضائية تحتوي على السجل الإلكتروني في المحاكم، إنشاء موقع الكتروني لا يداع الدعوى وقيدھا، وكذا الطلبات العارضة استحداث مستند أو محرر الكتروني يتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل، كليًا أو جزئيًا، بوسيلة إلكترونية.
- العمل على إجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين فيه لمعالجة مختلف الدعاوى الإلكترونية المرسلة.
- لإنجاح هذه الآلية لابد من تطوير وتوسيع تدفق الانترنت في الجرائز حتى يسهل على القضاة إجراء التقاضي الإلكتروني دون انقطاع كهربائي أو أي مشكل تقني في بث الجلسات القضائية وكذلك تمكين المتقاضي لإيجاد المعلومات المرغوب فيها وإرسال دعواه عبر بريده الإلكتروني دون عراقيل تقنية وتوفير لا طراف الدعوى الأمن السيبراني.

قائمة المراجع

أولاً: المؤلفات

- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.
- أحمد هندي التقاضي الإلكتروني، استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر 2014.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2008.
- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن 2010.
- ستار محمود دودين، الاطار القانوني للعقد المبرم عبر الانترنت، ط2، دار الثقافة للنشر

والتوزيع عمان، الأردن 2010.

- سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر 2008.

- ماريا اسكندر البدري، التقاضي والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة، مصر، 2013.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2012.

- زيد كمال محمود الكمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية -دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2018.

ثالثا: المقالات العلمية:

- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع المعاصر مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون الجزء الثالث، جامعة الإمارات العربية، 2020.

- عمارة عبد الحميد، التقاضي الإلكتروني عن بعد، دراسة مقارنة، مقال منشور في مجلة:

Éducationnelle et sociale, science journal n°05 du 13 dec2018. Route vidéo صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية: conférence- دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلد 41، العدد1، جامعة الأردن، 2015.

- ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد 13 الصادر في 13 شهر فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016.

- هادي حسين عبد علي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد

ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016.

رابعاً: المؤتمرات

- محمد ألفي، المحكمة الالكترونية بين الواقع والمألوف، مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس للإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، دبي، دولة الإمارات المتحدة، 2007، ص 19.

خامساً: النصوص القانونية:

- مرسوم الرئاسي رقم 55-02 المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، مؤرخ في 05 فيفري 2002 ج ر عدد 09 صادر بتاريخ 10 فيفري 2002.

- أمر رقم 02-15 المتضمن الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 155-66 المؤرخ في 8 جوان 1966، ج ر عدد 40 صادر بتاريخ 23 جويلية 2015.

- قانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة صادر بتاريخ 2015/11/1 ج ر عدد 06 صادر بتاريخ 10 فيفري 2015.

- قانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني ر العدد 06 الصادر في فبراير 2015.

- قانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2019 المتعلق بالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص ر عدد 37 الصادر في 22 يونيو 2019.